عليه اولا ان العلم موقوف على
التواتر فتوقف التواتر عليه دور ودفع
بان العلم موقوف على نفس التواتر و
العلم بالتواتر موقوف على العلم بالعلم
وهكذا كل سبب خفي مع مسببه الظاهر
ويا بيان ان وقوع العلم من غير نظر سبب عام لكيف يدل على السبب الخاص فافهم
ويا ليتا خر كل قيد الظن فكذا خر الكل
لان ضم الظن الى الظن لا يفيد الا الظن وجواب

ان

ان جزم الكليين مختلف وربما يكون
الاجتماع مالا يكون مع الانفراد وقطع
ههنا ليس من ضم الظن الى الظن بل
من القطع باستحالة الاجتماع على
الكذب ولا يشترط في التواتر العدد
كقولنا محمد صلعم ادعى النبوة واظهر
المعجزة على يده وقضينا قياسها معها